● أخبار قصيرة

فائض إنتاج في قطاع الصلب الإيراني

يواصل قطاع الصلب في إيران، رغم القيود، تلبية احتياجات السوق المحلية، بل ويواجه حتى فائضًا في الإنتاج. وتواصل صناعة الصلب نشاطها بكامل طاقتها بوصفها أحد الركائز الأساسية لتلبية الاحتياجات المحلية، مع امتلاكه حتى طاقة إنتاجية فائضة.

وأشار بهادر إحراميان، الناشط في المجال الإقتصادي، إلى الوضع الأخير لصناعة الصلب، وقال: كان العام الماضي عامًا مليئًا بالتحديات بالنسبة لصناعة الصلب، وفي هذا العام أيضًا تواجه هذه الصناعة مشكلات جديدة، من بينها القيود التصديرية ومواجهة فائض الإنتاج.

وتابع: رغم الضغوط وحتى بعض الأضرار التي لحقت بصناعات الصلب، فإن هذا القطاع لا يزال يعمل بكامل طاقته، وإلى جانب تلبية الاحتياجات المحلية، يواجه في بعض الفترات فائضًا في الإنتاج أيضًا. وبشأن وضع أسعار منتجات الصلب، أوضح إحراميان أن أسعار الصلب في السوق المحلية لا تزال أقل مقارنة بالأسعار العالمية، وإذا لوحظ ارتفاع في الأسعار داخل البلاد، فإن ذلك يعود بدرجة أكبر إلى الظروف التضخمية للاقتصاد الوطني أكثر من كونه ناجمًا عن عوامل خارجية.

بناء أكبر قفص حديدي لتربية الأسماك شمال البلاد

أعلن المدير العام لهيئة الثروة السمكية في محافظة مازندران (شمال إيران) عن بناء أول قفص حديدي لتربية الأسماك بسعة ٢٥٠ طناً في الشرق الأوسط من قبل القطاع الخاص في هذه المحافظة.

وأشار نيما حسين زاده، على هامش اجتماع المجلس الإقتصادي لمازندران، إلى رسالة الثروة السمكية في تحقيق الاقتصاد القائم على البحر، وقال: في عام ٢٠٢٥ تم اتخاذ خطوات جيدة جداً في هذا الاتجاه.

وأضاف: على الرغم من أن تربية الأسماك في الأقفاص بشكلها التقليدي مستمرة منذ سنوات، إلا أننا نجحنا هذا العام ولأول مرة في البلاد في تربية نوع سمك السلمون المرقط في بحر قزوين.

وتابع: بالإضافة إلى ذلك، تم بناء قفص ذي هيكل حديدي بسعة ٢٥٠ طناً لأول مرة في غرب آسيا من قبل القطاع الخاص وبتكلفة تتجاوز ٢٠ مليار تومان، ونأمل أن يدخل مرحلة الاستثمار في عام ٢٠٢٦.

اعتراف غربي بقدرة إيران على احتواء الحصار

تُظهر مراقبة ناقلات النفط العائمة والبرية؛ أن إيران تمكنت من احتواء الحصار الأمريكي غير القانوني لموانئها ومن خلال إدارة إنتاج النفط وتخزينه. وأفادت «تانكر تراكرز»، وهي شركة لتتبع الشحنات البحرية، في تقرير لها: لا يبدو أن وضع تخزين النفط الإيراني حرج. كما كتبت شبكة بلومبيرغ الإخبارية، نقلاً عن صور الأقمار الصناعية، أن عدد ناقلات النفط الراسية في جزيرة «خارك» قد بلغ أعلى مستوى له منذ الحصار الأمريكي للموانئ الإيرانية.

وتقول الشركة، التي تُساعد الولايات المتحدة في تتبع شحنات النفط الإيرانية: يوجد عدد كبير من ناقلات النفط في منطقة الحصار؛ لكن إيران تُدير إنتاجها النفطي بنفسها وتُخزّنه أيضاً على اليابسة.

نحو مرونة إقتصادية إستراتيجية.. إدارة المخاطر والفرص في إيران

الوفاق/ تشير التحولات الأخيرة في بعض الآليات الدولية إلى أن الحدود بين المؤسسات الفنية والوظائف السياسية بدأت تتغير، حيث تؤدي هذه الظاهرة عمليًا إلى الاستخدام الآلي للقدرات التخصصية لدعم الأهداف الجيوسياسية؛ وهو أمر يقلل من كفاءة التعاون متعدد الأطراف ويدفع عملية اتخاذ القرار من المنطق الفني نحو الاعتبارات السياسية.

في هذا السياق، لا تكفي التحليلات السياسية وحدها، وتكمن القضية الأساسية في إدارة تبعات هذه التغيرات الاقتصادية؛ حيث تتحول القرارات السياسية بسرعة إلى مخاطر مالية وتجارية ولوجستية.

١- تغير نموذج سلوك اللاعبين الإقليميين

تظهر أنماط التصويت ومواقف الدول؛ أن الهياكل التقليدية للتحالفات بدأت تُستبدل بأنماط مرتكزة على المصالح ومتقلبة. ولم تعد الدول تعمل بالضرورة ضمن كتل ثابتة، بل تتخذ قراراتها وفق تقييمات قصيرة ومتوسطة الأجل للتكلفة والمنفعة.

يحمل هذا التغير عدة رسائل رئيسية:

- انخفاض القدرة على التنبؤ بسلوك الشركاء الاقتصاديين
- زيادة دور القرارات التكتيكية على حساب الاستراتيجيات طويلة الأمد
- نمو المنافسة الخفية من خلال أدوات غير مباشرة (مالية، تنظيمية، لوجستية)

وفي هذه البيئة، يصبح أي تركيز اقتصادي مفرط في دولة أو مسار معين خطرًا هيكليًا، وليس ميزة.

٢- الإقتصاد في بيئة «المخاطر المختلطة»

لم يعد الإقتصاد الإقليمي يواجه المخاطر الكلاسيكية فقط، بل تشكلت بيئة «مخاطر مختلطة» تشمل:

- المخاطر الجيوسياسية (التوترات الإقليمية وأمن الطرق)
- المخاطر المالية (قيود مصرفية، الوصول للعملة، العقوبات)
- المخاطر التنظيمية (تغير مفاجئ في القوانين التجارية أو الضريبية)
- المخاطر التشغيلية (تعطل سلسلة التوريد والنقل)

تتفاعل هذه المخاطر بشكل متزامن ومعزز، لذا فإن إدارتها تتطلب نهجًا نظاميًا، لا مجرد ردود فعل مؤقتة.

٣- إزالة التركيز الاقتصادي كضرورة وليس خيارًا

يؤدي تركيز الأصول والأنشطة الاقتصادية في منطقة جغرافية واحدة إلى زيادة التعرض للخطر. يجب أن تقوم الاستراتيجية البديلة على «التوزيع الذكي للمخاطر»:

أ) التنويع الجغرافي

- نقل جزء من الأنشطة إلى دول ذات مخاطر سياسية مختلفة
- إنشاء محفظة من الأسواق بدل الاعتماد على مركز واحد

ب) الفصل الوظيفي للأصول

- فصل المراكز المالية واللوجستية والتشغيلية
- منع تراكب المخاطر في نقطة واحدة

ج) إنشاء مراكز إقليمية أصغر

- بدلاً من مركز كبير، عدة مراكز تخصصية محددة الوظائف
- زيادة المرونة عند حدوث أزمات

يشبه هذا النموذج استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في إدارة مخاطر سلسلة التوريد.

٤- إعادة تصميم الممرات التجارية واللوجستية

يشكل الاعتماد على مسارات محدودة أحد أبرز نقاط الضعف الاقتصادي. في هذا الإطار:

- يجب إعطاء الأولوية لتطوير مسارات بديلة برية وبحرية
- الربط بالمشاريع الإقليمية للترانزيت

يجب أن يتم وفق تحليل دقيق للتكلفة والمنفعة

- الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية الداخلية (الموانئ، سكك الحديد، التخزين) لتعزيز القدرة على المناورة
- الممرات ليست مجرد طرق نقل، بل أدوات قوة اقتصادية

٥- الدبلوماسية الاقتصادية متعددة المستويات

في الوضع الحالي، يجب أن تتجاوز الدبلوماسية الاقتصادية النمط التقليدي نحو نموذج متعدد المستويات:

- المستوى الثنائي: اتفاقيات مستهدفة مع دول رئيسية لتقليل الحواجز التجارية
- المستوى الإقليمي: الاستفادة من قدرات التكامل الاقتصادي لإنشاء أسواق مكملة
- المستوى متعدد الأطراف: تفعيل فعلي لقدرات الاتفاقيات القائمة، وليس مجرد حضور رمزي

يجب أن تكون هذه الاتفاقيات عملية وقابلة للتنفيذ، لا مجرد وثائق سياسية.

٦- إعادة تعريف دور القطاع الخاص في الأمن الاقتصادي

إذا كان البعض لا يزال يعتقد أن القطاع الخاص مجرد «منفذ»، فهو يعيش في عقد خاطئ. في الوضع الحالي:

- يشكل القطاع الخاص الخط الأمامي للمرونة الاقتصادية
- يمتلك بيانات السوق الحقيقية، وليس البيروقراطيات
- سرعة استجابته للأزمات أعلى بكثير

لذلك:

- يجب أن يشارك فعليًا في صنع القرار
- إنشاء غرف تفكير مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص
- تصميم السياسات بناءً على بيانات السوق الفعلية، لا الافتراضات الإدارية

٧- إدارة المخاطر النشطة: من الردّ إلى التنبؤ

لا يجب أن تبدأ إدارة المخاطر بعد وقوع الأزمة. الإطار المقترح:

- إنشاء أنظمة مراقبة مستمرة للمخاطر الجيوسياسية والاقتصادية
- تحديد سيناريوهات مختلفة (تشاؤمية، محتملة، متفائلة)
- تصميم خطط بديلة لكل سيناريو

يعني ذلك اتخاذ القرار قبل الإلزام، وليس بعد وقوع الضرر.

الخلاصة الإستراتيجية:

دخل الإقتصاد الإقليمي مرحلة جديدة من التعقيد، حيث تتشابك السياسة والإقتصاد والأمن. في هذا السياق:

- التركيز يشكل خطرًا وليس ميزة
- التنويع ليس تكلفة بل تأمين
- سرعة اتخاذ القرار ميزة تنافسية

وتشمل الإستراتيجية الفعالة ثلاثة عناصر: التنويع، المرونة، وصنع القرار المبني على البيانات. الشركات والمؤسسات الإقتصادية التي تدرك هذه الحقيقة مبكرًا لن تتعرض للأضرار فحسب، بل ستستفيد من التغيرات كفرصة، بينما سيظل الآخرون في انتظار أن تتخذ الأزمة القرار عنهم.

المقام في عشق آباد

إيران تشارك في اجتماع المجموعة الإقليمية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في أوراسيا

وصل رئيس مركز المعلومات المالية إلى «عشق آباد» عاصمة تركمانستان، للمشاركة في الاجتماع الرابع والأربعين للمجموعة الإقليمية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في أوراسيا EAG، والاجتماع البرلماني الخامس للأعضاء الرئيسيين والمراقبين في هذه المجموعة.

وترأس «هادي خاني» نائب وزير الإقتصاد وأمين المجلس الأعلى لمنع ومكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ورئيس مركز المعلومات المالية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الوفد الإيراني المشارك في الاجتماع.

وقدّم رئيس مركز المعلومات المالية، خلال الاجتماع، تقريراً عن الإجراءات البنيوية وتحسين وتحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

يُذكر أنه في تقييم الأداء لفترة العمل ٢٠٢٤-٢٠٢٥ للدول المراقبة في مجموعة أوراسيا، نجحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الحصول على المرتبة الأولى في مجال إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وتضم المجموعة الإقليمية لأوراسيا ٩ أعضاء، و١٦ دولة، و١٧ منظمة دولية وإقليمية بصفة مراقب.

وتشكل دول بيلاروسيا، الصين، كازاخستان، قيرغيزستان، الهند، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، وأوزبكستان أعضاء هذه المجموعة، في حين تنشط الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيها كعضو مراقب.

على هامش اجتماع مع أعضاء لجنة الزراعة في البرلمان؛

وزيرة الطرق تعلن عن خطة مشتركة لتوزيع السلع الأساسية في البلاد

أعلنت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية عن وجود تنسيق كامل بين وزارتها ووزارة الجهاد الزراعي في مجال نقل وتوزيع السلع الأساسية، مشيرة إلى أنه بناءً على رأي لجنة الزراعة في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، سيتم تعزيز وتخطيط التعاون من أجل التوزيع الأمثل لهذه السلع في جميع أنحاء البلاد.

وأشارت فرزانه صادق، أمس الثلاثاء، على هامش اجتماع مشترك مع أعضاء لجنة الزراعة والمياه والموارد الطبيعية والبيئة في مجلس الشورى الإسلامي، إلى نتائج هذا الاجتماع، قائلة: بالنظر إلى طبيعة العمل المشترك بين الجهات المعنية والدعم الذي تقدمه لجنة الزراعة لقطاع النقل والخدمات اللوجستية، لاسيما في مجال نقل السلع الأساسية، فقد جرى بحث ومناقشة القضايا ذات الصلة في هذا الاجتماع.

وأشارت وزيرة الطرق إلى الظروف الراهنة والإجراءات العدائية الأمريكية، مبيّنة: تم خلال هذا الاجتماع بحث كيفية إعادة ضبط وتنظيم الشبكة اللوجستية للبلاد، والمنافذ الحدودية، فضلاً عن طاقات الموانئ الشمالية. وأضافت: إن رئيس لجنة الزراعة في البرلمان، الذي أجرى جولات تفقدية ميدانية للموانئ الجنوبية والشمالية خلال فترة الحرب، طرح في هذا الاجتماع نقاطاً تتعلق بحل المشكلات، وكيفية إعادة تنظيم الشبكة اللوجستية، وتحديد أولويات الإجراءات، وهو ما حظي باهتمام ومواكبة من أعضاء اللجنة. وأكدت صادق على التنسيق القائم بين وزارتي الطرق والجهاد الزراعي، قائلة: بناء على الدراسات التي أجريت في لجنة الزراعة، تقرر تعميق التعاون بين الجهات ذات الصلة من أجل توزيع السلع الأساسية بأفضل شكل ممكن في مختلف مناطق البلاد. وفي الختام، شددت وزيرة الطرق بالقول: بناء على هذا القرار، ستتم متابعة الإجراءات اللازمة لتوزيع السلع الأساسية في جميع أنحاء البلاد على النحو الأمثل.

واستكمال مشاريع البنى التحتية

اتفاق إيراني - عراقي لتحديد موقع معبر جيلات الحدودي

أعلن قائم مقام منطقة دهلران في محافظة إيلام (غرب إيران) عن وصول مشروع إيصال الغاز إلى منفذ جيلات الحدودي إلى نسبة إنجاز بلغت ٨٥٪.

وقال مراد يكانه، متحدثاً عن آخر أوضاع البنى التحتية الحدودية في المنطقة: إن اتفاقاً تم التوصل إليه مع الوفود العراقية بشأن تحديد موقع المعبر المركزي في جيلات.

وأضاف: جرى التوصل إلى تفاهم مبدئي حول موقع المعبر، مع احتمال يتراوح بين ٥٠ و١٠٠ متر لتغيير الموقع النهائي، مؤكداً ضرورة أن تبادر المؤسسات الخدمية في أسرع وقت إلى توفير التجهيزات والخدمات المطلوبة في هذا المعبر الجديد.

وأوضح: أن هناك حاجة ملحة إلى نشر فرق متخصصة بأعمال الطرق من أجل وضع العلامات الإرشادية على المسار، مضيفاً: أن أعمال إنشاء الأكتاف الجانبية وتحسين الوصول إلى الحدود تُنفذ حالياً بالتعاون مع دائرة الطرق، فيما بدأت شركتا الكهرباء والمياه تنفيذ أنشطتهما في المنطقة.

وفي ما يتعلق بمشروع إيصال الغاز، أشار قائم مقام منطقة دهلران إلى أن المرحلة الأولى من المشروع بلغت نسبة إنجازها ٨٥٪، ومن المقرر الانتهاء منها خلال الأيام العشرة المقبلة. وأضاف: أن المرحلة الثانية، التي وصلت نسبة التقدم فيها إلى ٢٠٪، ستدخل الخدمة خلال يونيو وفق الجدول الزمني المحدد من قبل الشركة المنفذة.

وأوضح: أن عمليات إزالة الألغام على طول المسار أُنجزت بالكامل، فيما يُتوقع استكمال مشروع إيصال المياه تقريباً ضمن الفترة الزمنية نفسها.

وتطرق يكانه إلى مشكلة الاتصالات، موضحاً أنه لا توجد حاجة إلى نصب برج اتصالات جديد، إلا أن عملية تركيب المعدات على الأبراج الحالية لم تُنفذ عملياً حتى الآن.